

١/٨٩ قرار رقم:

٢٠٢٠/٦/٧ تاريخ:

تحديد دقائق تطبيق أحكام المادة ٤١ من القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٧/١  
(قانون الميزانية العامة والموازنات الملحة لعام ٢٠١٩)  
لجهة إجراء تسوية على التكاليف المتعلقة بالضرائب التي تتحققها وتحصلها مديرية المالية العامة  
المقدمة أمام لجان الإعتراضات

إن وزير المالية،

بناءً على المرسوم رقم ٦١٥٧ تاريخ ٢٠٢٠/١/٢١ (تأليف الحكومة)،

بناءً على القانون النافذ حكماً رقم ٦ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٥ (قانون الميزانية العامة والموازنات المتعلقة  
لعام ٢٠٢٠) لاسيما المادة ٢٢ منه،

بناءً على القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ (قانون الميزانية العامة والموازنات الملحة لعام ٢٠١٩)  
ولاسيما المادة ٤١ منه،

بناءً على القانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ (قانون الإجراءات الضريبية) ولاسيما المادة ٦١ منه،  
بناءً على اقتراح مدير المالية العام،

وبعد إستشارة مجلس شورى الدولة (الرأي رقم ٢٠١٨/٥٨٢ تاريخ ٢٠١٩-٢٠١٨/٩/٥)

يقرر ما يأتي:

**المادة الأولى:** يُحدّد هذا القرار دقائق تطبيق المادة ٤١ من القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ (قانون  
الميزانية العامة والموازنات الملحة لعام ٢٠١٩) لجهة إجراء تسوية على التكاليف المتعلقة  
بالضرائب التي تتحققها وتحصلها مديرية المالية العامة المقدمة أمام لجان الإعتراضات.

(م)

الوحدة المختصة، لإعادة جدولة برنامج التقسيط مرافقاً بتعهد (وفقاً للنموذج المرفق) يبين فيه اسم المكلف ورقمه الضريبي وعنوانه، ورقم وسيلة تقديم طلب التقسيط الذي تختلف عن تسديده ونوع الضريبة وذلك خلال مهلة أقصاها ٢٠٢٠/٩/٥.

٢- يرفق بطلب إعادة الجدولة والتعهد:

- صورة عن هوية صاحب العلاقة للمكلفين الأفراد أو الممثل القانوني للمكلفين من الأشخاص المعنويين.

- صورة عن الوكالة القانونية في حال توجبها.

٣- تستلم الوحدة المختصة الطلب مرافقاً بالمستندات المبينة أعلاه.

٤- يستلم صاحب العلاقة أو من يمثله قانوناً إيصالاً صادراً عن الوحدة المختصة مبين فيه رقم وتاريخ الإستلام وتاريخ المراجعة اللاحقة المحددة بعشرة أيام عمل على الأكثر ثلي تاريخ تقديم الطلب.

### المادة الثانية:

تتولى دائرة التحصيل المختصة دراسة الطلب من خلال التأكد من أن المكلف قد تخلف عن تسديد الأقساط قبل تاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ وتنفذ القرار استناداً لتفاصيل التالي:

- ١- في حال تم التخلف عن التسديد بعد التاريخ المنكور أعلاه، يتم رفض طلب إعادة الجدولة، ويتم إبلاغ المكلف بقرار الرفض وأسبابه.
- ٢- في حال تم التخلف عن التسديد قبل ٢٠١٩/٧/٣١ ضمناً، يتم قبول طلب إعادة الجدولة وفقاً للأصول وإبلاغ المكلف بقرار القبول.

### المادة الثالثة:

عند قبول طلب إعادة الجدولة:

- تقوم دائرة التحصيل بإحتساب الرصيد الواجب إعادة جدولته على الشكل التالي:

- إذا تخلف المكلف عن تسديد أحد أو كامل الأقساط في حين أنه سدد الدفعة الأولى من طلب التقسيط يحتسب الرصيد كما يلى:

مجموع قيمة الضريبة والغرامات (في حال وجودها) من كامل الأقساط غير المسددة مضافاً إليها فائدة أول قسط تخلف المكلف عن تسديده يضاف إليه غرامة التحصيل المتوجبة على الرصيد الذي تم إحتسابه

(٤)

أعلاه وذلك اعتباراً من تاريخ استحقاق أول قسط تخلف المكلف عن تسديده ولغاية تاريخ إعادة الجدولة، الرصيد النهائي الواجب إعادة جدولته = مجموع (الضريبة + غرامات في حال وجودها) من الأقساط غير المسددة + فائدة أول قسط تخلف المكلف عن تسديده + غرامة التحصيل المتوجبة من تاريخ التخلف لغاية تاريخ إعادة الجدولة.

\* إذا تخلف المكلف عن التسديد اعتباراً من الدفعـة الأولى (عدم تسديد الدفعـة الأولى)، يحتسب الرصيد كما يلى:

مجموع قيمة الضريبة والغرامات من الدفعـة الأولى وكامل الأقساط مضافاً إليها غرامة التحصيل المتوجبة على الرصيد الذي تم احتسابه أعلاه وذلك اعتباراً من تاريخ استحقاق الدفعـة الأولى ولغاية تاريخ إعادة الجدولة،

الرصيد النهائي الواجب إعادة جدولته = مجموع الضريبة (الضريبة + غرامات) من الدفعـة الأولى + كامل الأقساط + غرامة التحصيل المتوجبة لغاية تاريخ إعادة الجدولة.

- وضع برنامج إعادة الجدولة: قيمة الدفعـة الأولى المحددة بـ ٢٥٪ من الرصيد النهائي الموافق على إعادة جدولته المحاسب وفقاً لما ورد أعلاه، مدة التقسيط، معدل الفائدة ١٢٪، عدد الأقساط وقيمة كل منها، على أن لا تتجاوز فترة التقسيط ثلاثة سنوات من تاريخ تسديد الدفعـة الأولى الجديدة.

- إدخال طلب إعادة التقسيط على الشاشة المخصصة لذلك على نظام المكتنـة (التحصيل، sigtas) وفقاً لإحتساب دائرة التحصيل وربطه مع طلب التقسيط السابق منعاً لأى تأثير على الحسابات.

- إصدار بيان التقسيط الجديد، يوقعه المكلف بالموافقة عليه، وإشعار قبض الدفعـة الأولى وإشعارات قبض الأقساط المتبقية.



(٤)

#### المادة الرابعة: واجبات المكلف

- ١- إستلام إشعار قبض الدفعه الأولى، وسداد قيمتها في مهلة أسبوع من تاريخ تبلغه الإشعار ويحدى أقصى في نهاية الشهر الذي تمت فيه الموافقة على إعادة الجدولة (٢٠٢٠/٩/٥) للطلبات الواردة خلال شهر أيلول (٢٠٢٠)، وذلك في صندوق الخزينة أو لدى أحد المصارف أو فروعها أو في أحد مكاتب شركة لبيان بومست أو آية شركة تتعاقد معها وزارة المالية لهذا الغرض وتسليم دائرة التحصيل نسخة الإدراة من إشعار القبض، وإستلام بيان التقسيط وإشعارات قبض الأقساط الباقيه لقاء توقيعه على نسخة البيان المذكور إشعاراً بالقبول والإستلام.
- ٢- تسديد قيمة الأقساط المتبقية في التواريخ المحددة لها في جدول التقسيط وذلك تحت طائلة استحقاق كامل الأقساط.
- ٣- يستفيد المكلف من تسوية الغرامات النافذه شرط تسديد الدفعه الأولى من الضريبة المقسطة خلال المهلة المحددة لتخفيض الغرامات.

#### المادة الخامسة:

في حال تخلف المكلف عن دفع أي قسط من الأقساط بتاريخ استحقاقه، تستحق كامل الأقساط مع فوائد لها لغاية تاريخ استحقاق القسط الذي تخلف عن دفعه، وتفرض على الرصيد (مجموع الأقساط المستحقة + فائدة القسط الذي تخلف عن دفعه) فائدة إضافية بمعدل ١٥٪ سنوياً لغاية تاريخ التسديد، ولا يجوز طلب إعادة الجدولة.

#### المادة السادسة: تعتبر دائرة التحصيل المعنية مسؤولة عن:

- تدوين رقم طلب إعادة الجدولة وتاريخ الموافقة عليه على نسخ مستندات التكليف الإلكتروني.
- التأكد من تنفيذ تخفيض قيمة الضريبة المقسطة من المبالغ المتوجبة على المكلف في حسابه الضريبي.
- تنظيم وضعية خاصة بالمبالغ المقسطة لكل ضريبة على حدة يحدد فيها مجموع المبالغ المقسطة والمبالغ المسددة من أصلها والمبالغ الباقيه قيد التحصيل.

المادة السابعة:

يتوجب على دوائر التحصيل عند تسديد كامل الأقساط المتوجبة توجيه كتاب رفع إشارة تقسيط إلى المديرية العامة للثروات العقارية أو إلىأمانة السجل التجاري أو إلى الإدارة المختصة.

المادة الثامنة:

إذا طلب المكلف تسديد كامل الرصيد المتبقى لفترة واحدة يُصار إلى إصدار إيصال تحصيل بقيمة أصل المبلغ المتوجب مضافاً إليه الفائدة المترتبة عن الفترة الممتدة من تاريخ تسديد آخر قسط لغاية تاريخ الدفع الفعلي مع اعتبار كسر الشهر شهرًا كاملاً.

المادة التاسعة:

يلشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية، ويعمل به من

تاریخ نشره %

وزير المالية  
د. خالد فتنى



يبلغ إلى:

- مديرية الورادات.
- مديرية الضريبة على القيمة المضافة.
- مديرية الخزينة.
- المصالح المالية الإقليمية في المحافظات.
- التفتيش المركزي - الديوان.